# قياس تأثير الدور الوسيط لقيمة البنوك في العلاقة بين الشمول المال والاستقرار المالى: دراسة تطبيقية علي البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية

**رشا محمد عليوة[1]**

**نهي عبد الفتاح حامد[2]**

## ملخص

تهدف الدراسة الي تحديد الدور الوسيط لقيمة البنك في العلاقة بين تطبيق الشمول المالي والاستقرار المالي ولتحقيق هذا الهدف قامت أعتمد الباحثتين عند إجراء الدراسة التطبيقية على عينة من البنوك لمقيدة بالبورصة المصرية وعددها (٩) بنوك خلال الفترة من عام 2019 حتي عام 2023 بإجمالي (٤٥) مشاهدة ، واعتمدت الدراسة علي تحليل المحتوي للقوائم والتقارير المالية وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض، ، واعتمدا الباحثتين عند تحليل بيانات الدراسة على الإحصاء الوصفي الاختبار فروض الدراسة، ومجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت في أسلوب تحليل الارتباط بيرسون" و أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. توصلت النتائج الى وجود علاقة موجبة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي، ان قيمة البنك تؤثر تأثير ايجابى في العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.

**الكلمات المفتاحية:** الشمول المالي ؛ الاستقرار المالي ؛ قيمة البنك .

[1] مدرس المحاسبة – المعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات.
[2] خبير بوزارة المالية.

# Measuring the Impact of the Mediating Role of Bank Value in the Relationship between Financial Inclusion and Financial Stability: An Applied Study on Commercial Banks Listed on the Egyptian Stock Exchange

## Abstract

The study aims to identify the mediating role of bank value in the relationship between financial inclusion and financial stability. To achieve this goal, the researchers conducted the applied study on a sample of nine banks listed on the Egyptian Stock Exchange, covering the period from 2019 to 2023, with a total of 45 observations. The study relied on content analysis of financial statements and reports, using statistical methods to test hypotheses. The researchers collected the data necessary for the applied study from several sources, including financial statements and reports provided by the Egyptian Stock Exchange on its website, the Misr Information Dissemination Company, and the Mubasher Misr website, in addition to data available for some banks on their websites. The researchers also relied on descriptive statistics to test the study's hypotheses when analyzing the study data, as well as a set of statistical methods, including Pearson's correlation analysis and multiple regression analysis. The results revealed a positive relationship between financial inclusion and financial stability, and that bank value positively influences the relationship between financial stability and financial inclusion. The study also found a significant positive relationship between financial inclusion, bank value, bank size, leverage, and bank age, and financial stability.

**Keywords**: Financial inclusion; Financial stability; Bank value.

## الاطار العام للبحث

### 1/1 المقدمة ومشكلة البحث :

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، حيث يساهم في دمج الأفراد والشركات غير المتعاملين مع القطاع المالي ضمن النظام المصرفي الرسمي. وفي مصر، أصبح الشمول المالي أولوية استراتيجية ضمن رؤية "مصر 2030"، والتي تهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي من خلال زيادة نسبة المتعاملين مع الخدمات المالية (البنك المركزي المصري، 2022).

وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين تعميم الخدمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي، حيث يؤدي توسيع قاعدة العملاء إلى تنويع مصادر التمويل للبنوك، مما يقلل من المخاطر النظامية ويعزز كفاءة السوق Demirgüç–Kunt, A., & Klapper, L, 2012). كما أن زيادة الشمول المالي تساهم في خفض معدلات التمويل غير الرسمي، مما ينعكس إيجابيا على شفافية القطاع المالي وقدرته على امتصاص الصدمات (Beck et al.,2007).

وتعمل الدولة المصرية جاهدة علي تنشيط الإستثمار وخاصة فيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة إيماناً منها أنها قاطرة التقدم الإقتصادي لهذا البلد، كذلك تسعى إلى الترويج المفهوم جديد على الاقتصاد المصرى وهو الشمول المالي، في محاولة لدمج مختلف طبقات المجتمع أفراداً ومؤسسات في المنظومة المصرفية الرسمية للدولة، وذلك لإعطاء فرصة لجميع الفئات الإدارة أموالهم بشكل آمن، حيث يسهم الشمول المالي في زيادة ربحية البنوك من خلال توسيع قاعدة

العملاء وتحسين إدارة المخاطر، وفي اطار الجهود التى تبذلها الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالى تعمل البنوك على من خلال تقديم منتجات مالية مبتكرة مثل الحسابات البنكية الرقمية، التمويل متناهي الصغر، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، مما ساهم في زيادة نسبة البالغين الحاصلين على حسابات بنكية من 14% في 2011 إلى نحو 36% في 2021 ( Global Findex, 2021)، وقد تبنت العديد من الدول – وعلى رأسها مصر الشمول المالي كاستراتيجية محورية في إطار تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي ودفع عجلة النمو الاقتصادي. وتركز هذه الاستراتيجية على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لكافة شرائح المجتمع، خاصة الفئات المُهمَّشة أو غير المتعاملة مع الجهات الرسمية، وذلك عبر تشجيعها على استخدام خدمات مُنظَّمة مثل الدفع الإلكتروني، والتحويلات، والتأمين، والتمويل، بدلًا من اللجوء إلى القنوات غير الرسمية التي تفتقر إلى الرقابة ، ونظراً لما يشهده النظام المالي العالمي من تحولات جذرية تحت تأثير التطورات التكنولوجية والسياسات الاقتصادية، مما جعل موضوع الشمول المالي (Financial Inclusion) أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار المالي(Financial Stability) ، خاصة في الاقتصادات الناشئة مثل مصر (Sahay et al., 2015) ومع ذلك، فإن العلاقة بين هذين المتغيرين ليست مباشرة دائمًا، بل قد تتأثر بعوامل وسيطة، أبرزها قيمة البنوك(Bank Value) ، والتي تعكس كفاءتها التشغيلية وجودة أصولها (Berger & Bouwman, 2013).

وانطلاقًا من هذا الهدف، تعاظمت جهود البنك المركزي المصري واتحاد بنوك مصر لتفعيل الشمول المالي عبر إطلاق مبادرات تُسهِّل اندماج المواطنين في المنظومة المالية الرسمية، مما يُسهم في بناء اقتصاد أكثر شمولًا واستدامة.

وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يؤثر الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية ؟ وما هو الدور الوسيط لقيمة البنك في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي؟

**2/1 الاهمية العلمية للدراسة**

يكتسب البحث أهميته من كونه يساير التطورات الحديثة فى مجال البحوث المحاسبية والتى تركز على اهمية دور الشمول المالى فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالى وحيث تهدف هذه إلى تحليل الدور الوسيط لقيمة البنوك في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

في مصر، فإن البنك المركزي يسعى إلى تعزيز الشمول المالي عبر مبادرات حيث يبرز التساؤل حول كيفية تحويل هذه الجهود إلى استقرار مالي مستدام. ومن هنا، تأتي أهمية دراسة الدور الوسيط لقيمة البنوك كحلقة وصل حاسمة قد تفسر نجاح أو فشل هذه السياسات.

**3/1 أهداف البحث :**

يتمثل الهدف الرئيسى فى البحث فى قياس تأثير الدور الوسيط لقيمة البنوك في العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى علي البنوك التجارية المقيدة

بالبورصة المصرية والتحقق مما اذاكانت قيمة البنوك تزيد من هذه العلاقة او تحد منها.

**هذا ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية التالية:**

١. قياس تاثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي

٢. قياس الدور الوسيط لقيمة البنك في العلاقة الشمول المالي والاستقرار المالي.

**4/1 فروض البحث :**

فى ضوء طبيعة المشكلة والهدف الرئيس للبحث تتمثل فروض البحث فيما يلى :

- **الفرض الاول (H1):** يوجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي

- **الفرض الثانى (H2):** تؤثر قيمة البنك في العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي .

**منهجية الدراسة:**

من اجل تحقيق أهداف البحث سيتم دراسة وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة الشمول المالى والاستقرار المالى وقيمة البنك ، ثم اجراء دراسة عملية على البنوك المدرجة فى البورصة المصرية وذلك خلال الفترة 2019-2023 ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 12 بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

**5/1 حدود الدراسة :**

تقتصر الدراسة العلمية على قياس تأثير الدور الوسيط لقيمة البنوك في العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى وذلك على المؤسسات المالية المدرجة فى

البورصة المصرية فقط واستبعاد البنوك الإسلامية لما لها من طبيعة خاصة خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2023 م وكذلك دون التطرق إلى المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر علي قيمة للبنوك.

## 2-الاطار النظرى

### 1/2 الدراسات السابقة:

يعتبر الاستقرار المالى والرفاهية المالية لافراد المجتمع هدف تسعى اليه جميع دول العالم ، وقد تعددت الدراسات التى تناولت العلاقة بين الشمول والاستقرار المالى فعلى سبيل المثال وثق (Srivastava et al, 2025) علاقة ايجابية مباشرة بين الشمول المالي واستقرار البنوك من خلال التُركيز على آثار الشمول المالي على استقرار البنوك في الهند، وذلك فى ضوء سياسة الحكومة الهندية الجديدة للشمول المالي، كما بحث كل من (Talbi, & Sebai, 2025) في تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول البريكس خلال الفترة 2004-2020، وتوصلوا الى ان تطبيق الشمول المالي في البنوك يعزز من استقرار تمويل الودائع من خلال توفير الوصول إلى مصادر رأس مال أكثر موثوقية وطويلة الأجل، مما يُخفف من الآثار السلبية لتقلبات العائدات علاوة على ذلك، كما أكد الباحثين على الدور الحاسم لتعزيز الشمول المالي في اقتصادات البريكس والحاجة إلى تكييف الأطر التنظيمية للتخفيف من المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي العالمي.

وقد أشار بعض الباحثين

Amoah, et al, 2020 ; Aziz&Naima,2021 ; Anim-Yeboah et ) al., 2020) الى ان الشمول المالى يؤدى الى زيادة درجة الاستقرار المالى لافراد المجتمع وذلك لانه يساهم فى زيادة التمكين المالي وتحقيق الرفاهية والمالية لافراد المجتمع، وفى ذات السياق أشار Jungo & Canguende-Valentim, (2023) الى ان التوسع فى تقديم خدمات الشمول المالي في القطاع المصرفي يعتبر من العوامل الاساسية لضمان الاستقرار المالي للبنوك في دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADC)، كما اشار الباحثين الى أهمية أن يُعطي صانعو السياسات في دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي الأولوية لبرامج الشمول المالي لتأثيرها على رفاهية الأسرة والقطاع المصرفي.

وفى سياق متصل قام ( تهامي وآخروان ،٢٠٢٢) بتحديد تأثير الشمول المالي بأبعاده مثل إمكانية الوصول للخدمات المالية ، استخدام الخدمات المالية ، جودة الخدمات المالية ، تأثير الخدمات المالية على الاستقرار المالي لفئات المجتمع المختلفة بأبعاده تغطية النفقات ، التحكم في الأمور المالية ، والشعور بالأمان المالي ، وكذلك تحديد تأثير التحول الرقمي على الاستقرار المالي لفئات المجتمع ، وتوصلوا الى مجموعة من النتائج أهمها أن الشمول المالي يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للمواطنين ويتزايد أثره الإيجابي على فئات المجتمع في ظل توسيع استخدام الخدمات المالية وذلك من خلال التوسع في استخدام التحول الرقمي ، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية للمواطنين والتقليل من حدة التضخم وارتفاع الأسعار، حيث تعزز التطورات فى التكنولوجيا المالية من امكانية وسهولة الوصول للخدمات المالية( Susan, et al, 2024)، (Aleemi, et al, 2023) .

وتوصلت دراسة (مجدي ، واخرون ،٢٠٢١) الى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تطبيق سياسات الشمول المالي والاستقرار المالي في البنوك المتداولة في البورصة المصرية وذلك من خلال دراسة استهدفت هذه فحص تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، حيث قامت الدراسة بفحص تأثير التوسع في تمويل الأفراد – كأحد سياسات الشمول المالي والمتمثل في التمويل العقاري، التمويل الشخصي والبطاقات الائتمانية على الاستقرار المالي والذى تم قياسه من خلال نسبة الديون غير المنتظمة NPLS والرافعة المالية.

بالاضافة الى ذلك، ركزت بعض الدراسات على أهمية التكنولوجيا المالية والتحول الرقمى فى تحقيق وتعزيز دور الشمول المالى على سبيل المثال قام ( خليل وآخرون ٢٠٢٠) بدراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على الإستقرار المالي لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2005 – 2020) وذلك سعياً نحو التعرف على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والكشف عن أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي ، وتوصلوا الى أن مؤشرات التحول الرقمي كانت معنوية في الأجل القصير أي تسهم في تحقيق الإستقرار المالي، وقد كشفت الدراسة أن هناك علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التحول الرقمي والإستقرار المالي، وفى نفس السياق ركزت دراسة (Mina et al 2024) على تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالى فى القطاع المصرفي في كينيا ، وتسليط الضوء على دور الإموال المتنقلة فى تعزيز إمكانية الوصول والكفاءة و خلصت الدراسة إلى أن الأموال عبر الهاتف المحمول

والخدمات المصرفية لها دور محوري فى تعزيز الشمول المالى فى كينيا، وخاصة للفئات المهمشة .

وفى ذات السياق أكدت بعض الدراسات على أهمية التحول الرقمى حيث أنه يعمل على تعزيز امكانية وصول الافراد للخدمات المالية مما يساعدهم على تغطية النفقات المالية لديهم كما يمكنهم من التحكم فى امورهم المالية وزيادة مستويات الشعور بالامان المالى لديهم (Abolhassan, 2017, Arora,2020,)، حيث يعمل التحول الرقمى على تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات المالية وكذلك ابتكار وتقديم خدمات ومنتجات مالية مفيدة وذات صلة باحتياجات المواطنين مما يؤدى الى تحسين مستوى معيشة الافراد وزيادة شعورهم بالقدرة على تغطية النفقات المالية وزيادة قدرتهم على التحكم فى امورهم المالية مما يساعد على زيادة شعورهم بالامان المالى (Sapovadia,2018, Kamakia et al., 2017)

وتوصل (Vo, et al , 2021) الى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي الناتج عن توفير إمكانية الوصول إلى التسهيلات المصرفية يُسهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنوك حيث يمكن للشمول المالي أن يساعد البنوك على زيادة إيراداتها، وخفض تكاليفها، وذلك فى دراسة تضم 3071 بنكاً في المنطقة الآسيوية خلال الفترة من 2008 إلى 2017. واشارت بعض الادبيات (Berger et al., 2016) إلى أن البنوك ذات القيمة العالية تكون أكثر قدرة على تحويل زيادة قاعدة العملاء (نتيجة الشمول المالي) إلى استقرار مالي طويل الأجل.

وفى ذات السياق قام ( السيد وآخرون ، ٢٠٢٤) بدراسة اختبار أثر مؤشر الشمول المالي على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري،

وتوصل الباحثين إلى وجود أثر سلبي وجود لمؤشر الشمول المالي على أداء البنوك، بينما لوحظ وجود أثر ايجابي لمؤشر الشمول لمالي على قيمة البنوك، بالإضافة إلى وجود اختلافات بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق بمؤشر الشمول المالي الأداء، وقيمة البنوك، كما يرى (عماد الدين ؛ ٢٠٢٣) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الشمول المالي من خلال الودائع المصرفية والأداء المالي للبنوك التجارية ، مما يشير إلى أن ارتفاع معدل الودائع المصرفيه يحُسن من الأداء المالي للبنوك.

**فى ضوء ما تقدم من نتائج الدراسات السابقة، يقدم الباحثين التعليق الاتى عليها:**

اتفقت العديد من الدراسات على سمات و مفهوم الشمول المالي و استخدام التكنولوجيا المالية لتوفير الخدمات المالية للعملاء بجودة مرتفعة وتكلفة مقبولة.

أن البنوك المركزية في الدول العربية وفي أفريقيا خاصة متوسطة الدخل جعلت من الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية حيث تسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الشمول المالي في بلدانها ذلك وتبين أيضًا من الدراسات السابقة قد تناولت تأثير الشمول المالى على بعض الدول مثل فيتنام والعرق والعراق والصين .

ولكن لم تتناول تأثير الدور الوسيط او المعدل لقيمة البنك فى التأثير على العلاقة بين الشمول المالي و والاستقرار المالى علي البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري ومن هنا يري الباحثان أن هذه هى الفجوة البحثية حيث تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق والفترة الزمنية وكذلك أسلوب الدراسة المستخدم وأيضا الأبعاد التي تناولتها الدراسة.

وفي هذا السياق، تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال التركيز على جانبٍ مُغاير، يتمثَّل في قياس الدور الوسيط لقيمة البنك في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وذلك بالتطبيق على عيّنة من البنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية.

**2/2 مفهوم الشمول المالي:**

برز مصطلح"الشمول المالي" لأول مرة في الأدبيات الاقتصادية عام 1991م كإطار مفاهيمي لتحليل محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، وفقًا لدراسة (عبد الله وآخرون، 2016). وعلى الصعيد العالمي، اتخذت الجهود الرامية إلى تعزيز الشمول المالي منحًى مؤسسيًّا مع إطلاق مجموعة البنك الدولي لمبادرتين رئيستين: الأولى عام 2011م تمثلت في إنشاء قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex، التي تقيس سلوكيات الأفراد تجاه الأنشطة المالية الأساسية (كالادخار، والاقتراض، والدفع، وإدارة المخاطر)، والثانية عام 2013م عبر مبادرة تهدف إلى تمكين الوصول الشامل إلى الخدمات المالية بحلول عام 2020م.

وفي هذا السياق، أكد تقرير التنمية المالية العالمية (GFDR) الصادر عن البنك الدولي عام 2014م (Asli Demirgue-Kunt et al., 2014) أن 67% من الجهات التشريعية والرقابية قد أدرجت تعزيز الشمول المالي ضمن أولوياتها الاستراتيجية، مع تبني خمسين دولة لسياسات رسمية في هذا المجال. وعلى مستوى التنسيق الدولي، أطلقت مجموعة العشرين عام 2010م مبادرة "الشراكة العالمية للشمول المالي"، التي هدفت إلى دعم صنّاع السياسات في تصميم خطط

عمل قابلة للتطبيق، مع تحديث هذه الخطة عام 2014م لمواكبة التحديات الناشئة.

ويعرف (السواح ، 2019) الشمول المالى بأنه وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين.

ويعرف مركز الشمول المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وباسعار مناسبة كما ، ) Laurent Lhériau & Peter McConagh 2014 ( وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء قدم صندوق النقد العربي تعريفا للشمول المالي نص على أنه : " إتاحة واستخدام كافة البيانات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وافراده من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك خدمات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن تعريف الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض الى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع الجهات الرقابة والإشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة " (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧)

كما أصدر البنك المركزي والجهاز المصرفي قانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ علي على أن الشمول المالي هو اتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

ومما سبق يعرف الباحثين الشمول المالى اتاحة وتوصيل الخدمات المالية بأسعار معقولة وبجودة مناسبة لجميع فئات المجتمع.

1/2/2 : **أهداف الشمول المالي:**

ويري البنداري ،٢٠١٦ أن اهم اهداف الشمول المالي تتمثل في:

1. تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية الاقتصادية.
2. تسهيل الوصول الى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية لألفراد وخاصة الفقراء منهم
3. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
4. تمكين الشركات الصغيرة من االستثمار والتوسع
5. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الإجتماعي

1/3/2**ابعاد الشمول المالي:**

1. استخدام الخدمات المالية:

يشير هذا البُعد إلى مدى اعتماد العملاء على الخدمات المالية المُقدَّمة من المؤسسات المصرفية، مثل الحسابات البنكية أو خدمات الدفع الإلكتروني. لقياس هذا الجانب، يُركز على تحليل البيانات الكمية والنوعية التي تعكس الاستخدام المنتظم لهذه الخدمات خلال فترة زمنية محددة، مثل عدد المعاملات الشهرية أو نسبة الاعتماد على القنوات الرقمية (الشورى، ٢٠١٩، ص ٣٤).

2. إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية:

يتعلق هذا البُعد بمدى توافر الخدمات المصرفية للمستفيدين وقدرتهم على استخدامها دون عوائق. تشمل العوامل المؤثرة هنا: القرب الجغرافي من الفروع أو أجهزة الصراف الآلي، وتكاليف فتح الحسابات، ومتطلبات التوثيق الإجرائية. كما يُدرس هذا البُعد التحديات التي تعيق الفئات المهمشة (كذوي الدخل المحدود) من الاندماج في النظام المالي الرسمي (عادل، ٢٠٢١، ص ٣٧٦).

3. جودة الخدمات المالية:

يركز هذا البُعد على تقييم الخدمات المالية من خلال عوامل غير مباشرة مثل:

- القدرة على تحمُّل التكاليف (الرسوم والعمولات).
- السهولة والراحة في إتمام المعاملات.
- الشفافية في تقديم المعلومات للمستخدمين.
- التثقيف المالي لتعزيز وعي المستهلكين.
- حماية المستهلك من المخاطر أو الاستغلال.
- تقييم العوائق الائتمانية وتأثيرات المديونية.

ويُعد هذا البُعد مُركبًا لارتباطه بتفاعل عوامل مؤسسية واجتماعية معًا (عمر وعبد الفتاح، ٢٠٢٠، ص ٦٧) .

**الاستقرار المالي:**

قد تختلف مفاهيم الاستقرار المالي من بنك مركزي لآخر شكلاً، وإن كانت تتفق في ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار في كل المكونات الرئيسية للقطاع المالي بصورة متوازية. ويلاحظ أن بعض البنوك المركزية تولي وزنا نسبياً أكبر لأحد المكونات على حساب الآخر حسب تأثير التطورات بهذا المكون في القطاعين المالي والحقيقي، ويتبنى البنك المركزي الأوروبي وجهة نظر بعض الاقتصاديين

الذين يرون أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من الصمود أمام الصدمات والاختلالات المالية التي من شأنها التأثير سلباً على كفاءة عملية توزيع المدخرات على الفرص الاستثمارية ذات الربحية.

**2/3/2العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:**

ويري كلا من ( Baur. et al., 2017, Boateng et al. 2020 ) أن الشمول المالي يساعد في تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل ، كما يؤدي الشمول المالي إلى تكوين قطاع عائلي و قطاع أعمال صغير أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي إلى زيادة استقرار النظام المالي ، وكذلك يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات ، وكذلك زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية. وكذلك من المفترض أن تدعم سياسة الشمول المالي حالة الاستقرار المالي لفئات المجتمع وتساهم في إدارة المخاطرة، حيث أنه يعمل من ناحية على احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً ويعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي ويضمن انخراطهم في عملية التنمية وبناء رأس المالي الاجتماعي ، كما أنه يعمل من ناحية أخرى على تقليل مخاطر غسيل الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب ومن ناحية الأخرى يمكن لاستراتيجية التحول الرقمي التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي علي هلق المزيد من المنافسة بين المؤسسات المالية التقليدية بنا يخدم النظام المصرفي في إمكانية وصولة إلي جميع فئات المجتمع.

**الدارسة التطبيقية**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس اثر الدور المعدل لقيمة البنك علي العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك علي البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية من خلال النقاط التالية:

1. متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها.
2. مجتمع وعينة الدراسة.
3. مصادر الحصول على البيانات.
4. نموذج الدارسة.
5. تحليل نتائج الدراسة التطبيقية و اختبار الفروض.
6. النتائج والتوصيات.

**إطار الدراسة.**

**1/3- متغيرات الدراسة :**

تم تحديد المتغيرات الاساسية في هذة الدراسة في ضوء طبيعة المشكلة و هي الشمول المالي كمتغير مستقل، والاستقرار المالي، وكمتغير تابع، وقيمة البنوك كمتغير معدل ، وحجم البنك والرافعة وعمر البنك كمتغيرات ضابطة، هذا وقد تم مراعاة الاعتماد على أكثر من مقياس للتغلب على خطأ القياس الذي قد ينشأ نتيجة الاعتماد على مقياس وحيد. ويوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة وقياسها

| المتغيرات | مؤشرات القياس |
|---|---|

| | |
|---|---|
| الشمول المالي (FI) | متغير وهمي إذا قام البنك بتطبيق الشمول المالي يأخذ القيمة (١) ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك |
| الاستقرار المالي (FS) | وتم قياسة باستخدام مؤشر Z-SCOUR<br>Z-SCORE = AVE (ROA)+(EIA)/S(ROA<br>مؤشرz =متوسط العائد على الاصول + الرافعة المالية + الانحراف المعيارى للعائد على الاصول |
| قيمة البنك (TQ) | وتم قياسة بأسخدام Tobin's Q<br>القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لاجمالى الاصول ÷ ( القيمة الدفتريه لاجمالى الاصول) |
| حجم البنك (B-SIZE) | اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول |
| الرافعة المالية (LEV) | وتقاس بإجمالي الالتزامات علي إجمالي حق الملكية |
| عمر البنك (B AGE) | ويقاس من خلال عدد سنوات العمل منذ تاريخ التأسيس. |

شكل رقم (1) اعداد : الباحثتين

**المتغير المستقل الاستقرار المالي** :بعض المؤشرات في الدراسات السابقة من خلال ثمانية مؤشرات طبقا لتقرير البنك المركزي الصادر في مارس ٢٠٢٤ والتي تتمثل في قيمة الودائع ، قيمة القروض ،عدد بطاقات الائتمان ، قيمة معاملات بطاقات الائتمان ، عدد بطاقات الخصم ، قيمة معاملات بطاقات الخصم ، عدد ماكينات ال ATM عدد ماكينات POS ، حيث نأخذ القيمة (١) في حالة قيام البنك بالشمول المالي والقيمة (صفر) خلاف ذلك

**المتغير التابع: الاستقرار المالي Financial stability:** وتم قياسة باستخدام مؤشر Z-scourمؤشرz =متوسط العائد على الاصول + الرافعة المالية + الانحراف المعيارى للعائد على الاصول

**المتغير المعدل : قيمة البنك** وتم قياسة بأسخدام Tobin's Q (القيمة السوقية لحقوق الملكية + القيمة الدفترية لاجمالى الاصول) ÷ القيمة الدفتريه لاجمالى الاصول

**المتغيرات الضابطة:** تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل تشمل متغيرات الرقابة بعض العوامل المؤثرة على المتغير التابع، ولكنها لا تدخل في نطاق الدراسة محل البحث، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل، وتمثلت في الآتي :

- **حجم البنك B - SIZE** : ويقاس باللوغريتم الطبيعي الإجمالي الاصول.
- **الرافعة المالية LEV:** ويقاس بقسمة اجمالى الالتزامات على اجمالي حقوق الملكية.
- **عمر البنك B–Age:**ويقاس من خلال عدد سنوات العمل منذ تاروبوضح الشكل التالي متغيرات البحث.

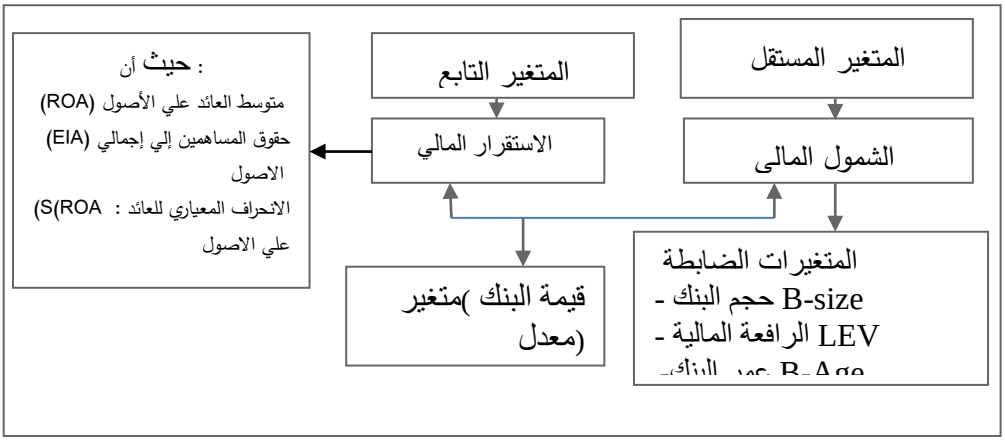


الشكل رقم (2) المصدر : إعداد الباحثتين

## 2/3– مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية، وقد تمثلت عينة الدراسة في ٩ بنوك تجارية، ويرجع اختيار الباحثان لتلك البنوك للأسباب التالية:

أن تكون العينة المختارة من البنوك التجارية فقط تم إقصاء البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية من عينة الدراسة المتداولة في البورصة المصرية،علي شرط وأن تتوافر لها البيانات الكاملة اللازمة لأغراض التحليل وأن تكون العينة المختارة من التجارية التي تقوم بإعداد القوائم المالية بالجنيه المصرى وان تكون نهاية السنة المالية لتلك البنوك في ٣١/١٢ من كل عام .

**3/3-مصادر الحصول على البيانات:**

قامت الباحثان بالاطلاع على البيانات الفعلية من واقع التقارير المالية للبنوك محل الدراسة والحصول على قوائمها المالية من خلال موقع البورصة المصرية، وموقع مباشر مصر، بالإضافة إلى القوائم المالية المعروضة على المواقع الإلكترونية للبنوك وتقرير البنك المركزي وذلك خلال الفترة من 2019 وحتي ٢٠٢٣م.

**4/3 بناء نماذج البحث:**

يعتمد الباحثان في صياغة فروض البحث على نموذج الإنحدار، وذلك لقياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والأداء المالي:

$$FS = \beta_0 + \beta_1 xTQ + \beta_2 B-SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 BA + \beta_5 FI + \ldots\ldots £$$

$$FS = \beta 0 + \beta 1 FI + \beta 2 TQ + \beta 3 FI \ . \ TQ + \ldots . £$$

**حيث أن :**

$\beta_0$ : ثابت الإنحدار

FS : يمثل الاستقرار المالي

FI : الشمول المالي

B-size: تمثل حجم البنك

LEV: تمثل الرافعة المالية

B-Age: عمر البنك

**5/3 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:**

لاختبار فروض الدراسة قام الباحثان علي بتحليل البيانات التي تم الحصول عليها والخاصة بالبنوك التجارية عينة الدراسة وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١. الاحصاء الوصفي Descriptive statistics

٢. تحليل الإرتباط Correlation Analysis

٣. نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الرئيس

**1-اختبار Jarque-Bera لقياس اعتدالية مؤشرات البحث:**

**جدول رقم (1) اختبار Jarque-Bera لقياس اعتدالية مؤشرات أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي:**

| المقاييس الموشرات | المتوسط الحسابي | الوسيط | الإنحراف المعياري | معامل الإلتواء | معامل التفرطح | Jarque-Bera | مستوى المعنوية | العدد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FS | 1.340147 | 1.288715 | 0.150962 | 0.581540 | 2.097913 | 4.062214 | 0.131190 | 45 |
| ROA | 2.270816 | 2.265869 | 0.678133 | 0.186009 | 2.159907 | 1.582788 | 0.453213 | 45 |
| TQ | 1.090200 | 1.081930 | 0.042512 | 0.702824- | 2.818524 | 3.766467 | 0.152097 | 45 |
| *B-size* | 25.13457 | 25.05765 | 0.347004 | 0.758873 | 3.110069 | 4.341877 | 0.114071 | 45 |
| LEV | 0.901244 | 0.908068 | 0.028173 | 0.330705- | 1.706437 | 3.957686 | 0.138229 | 45 |
| B-Age | 43.37778 | 46.00000 | 16.62950 | 0.087260 | 2.530616 | 0.470209 | 0.790488 | 45 |

يتضح من الجدول رقم (1) مايلى:

أنه باستخدام اختبار Jarque–Bera ، قد اتضح اعتدالية توزيع مؤشرات كل من: الاستقرار المالي ، و معدل العائد على الاستثمار ، وقيمة البنك ، وحجم البنك ، والرافعة المالية ، وعمر البنك ) ويرمز لهم ( FS, ROA, TQ, *B–size* , LEV, B–Age )وذلك عند مستوى معنوية اكبر من (0.05).

**2–اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unit Root Test:**

**جدول رقم (2): نتائج إختبارات جذر الوحدة لمؤشرات النموذج الأول**

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---|---|---|---|
| Levin, Lin & Chu t | -2.51053 | 0.0060 | رفض $H_0$ |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -3.55654 | 0.0002 | رفض $H_0$ |
| ADF - Fisher Chi-square | 33.9721 | 0.0007 | رفض $H_0$ |
| PP - Fisher Chi-square | 25.8676 | 0.0112 | رفض $H_0$ |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.001

يتضح من الجدول رقم (2) أن القيمة المحسوبة لإحصاءة اختبارات كل من: LLC,IPSW,ADF,PP، دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001) ، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، الأمر الذى يدل على سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المالية المتعلقة بكل من الاستقرار المالي ، و معدل العائد على الاستثمار ، وقيمة البنك ، وحجم البنك ، والرافعة المالية ، وعمر البنك ) ويرمز لهم :FS, ROA, TQ, B–Size , LEV, B–Age ، واستقرارها عند المستوى (0) ~ I وفقاً لحالة حد ثابت فقط.

**3–اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الخارجية والداخلية معاً:**

تم اختبار التكامل المشترك بين مؤشرات الملاءة المالية لشركات التأمين باستخدام أسلوب Johansen Cointegration Test الذى يعتمد على معيار Schwarz Criteria ، حيث اتضح أن القيمة المحسوبة وفق معيار trace (106.8) اكبر من القيمة الجدولية (95.75366) ، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، مما يدل على رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقات تكامل مشترك في الاجل الطويل ، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل، كذلك أن القيمة المحسوبة وفق معيار Maximum Eigenvalue (45.555) اكبر من القيمة الجدولية (40.1) ، وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، مما يدل على رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقات تكامل مشترك في الاجل الطويل ، وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل ، الأمر الذي نخلص منه إلى وجود علاقات توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات

محل البحث، بما يضمن الحصول على معلمات نماذج البيانات المقطعية بصفة حقيقية.

**4-مصفوفة ارتباط بيرسون:**

تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (3):

**جدول رقم (3): مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقة بين مؤشرات النموذج الأول وبين FS**

| مؤشرات البحث | FS | ROA | TQ | B-SIZE | LEV | B-Age | FI |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| FS | 1.000000 | | | | | | |
| ROA | *0.359416 | 1.000000 | | | | | |
| TQ | ***0.590151 | 0.056684- | 1.000000 | | | | |
| B-SIZE | ***0.499321 | 0.289651- | 0.013400- | 1.000000 | | | |
| LEV | ***0.505190- | 0.258898- | ***0.756371- | 0.203150 | 1.000000 | | |
| B-Age | ***0.691112 | 0.096865 | 0.281110- | 0.240497 | 0.262393 | 1.000000 | |
| FI | **0.394584 | 0.107402 | 0.147941- | 0.188441 | *0.339663 | **0.385486 | 1.000000 |

***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001).**

يتضح من الجدول رقم (3):

توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من:الشمول المالي (FI وحجم البنك, B-SIZE، عمر البنكB-Age ، قيمة البنك TQوبين الاستقرار المالي FS، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.01).

توجد علاقة معنوية سالبة بين المتغير الرقابي المتعلق بالرافعة المالية LEV وبين الاستقرار المالي FS ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.001).

لا تعاني المتغيرات المستقلة من مشكلة وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، حيث أن قيم معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات المستقلة لا تزيد عن (0.75)، فيما يخص المتغير المستقل ( TQ, LEV,) نتيجة لثبوت وجود علاقات فإنه يمكن تطبيق نموذج البانل، لتحديد التأثير المعنوي لمؤشرات النموذج الأول على المتغير التابع:FS.

**4- اختبار :Hausman Test**

يستخدم اختبار **Hausman** لمعرفة أياً من التأثيرات أكثر ملائمة لتقدير معلمات النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة ام التأثيرات العشوائية، بناءً على فرضية العدم بملائمة نموذج التأثيرات العشوائية ، ولمعلمة اختبار مربع كاي بدرجات حرية حسب عدد المتغيرات المستقلة ، إجمالاً وتفصيلاً ، وذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (4): نتائج اختبار Hausman Test على المستوي الإجمالي**

| ملخص الإختبار | القيمة المحسوبة | درجات الحرية | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|---|
| **التأثير العشوائي وفق الزمن** Period random | 10.827225 | 6 | 0.0039 | رفض $H_0$ |

يتضح من الجدول رقم (4) أن القيمة المحسوبة لإحصاء اختبار Hausman Test ، دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001) ، ومن ثم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية ، وقبول الفرض البديل القائل

بأفضلية نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البانل، على المستوى الكلي ، وتفصيلاً كما بالجدول رقم (5):

**جدول رقم (5): نتائج اختبار Hausman Test على مستوى مؤشرات الملاءة المالية**

| مؤشرات الملاءة المالية | Fixed | Random | Var(Diff.) | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|---|---|
| **TQ** | 0.183321 | 1.176674 | 2.649687 | 0.5417 | قبول $H_0$ |
| **B-SIZE** | -0.173891 | -0.190796 | 0.000203 | 0.2354 | قبول $H_0$ |
| **LEV** | 2.288417 | 2.505716 | 0.871642 | 0.8160 | قبول $H_0$ |
| **B-Age** | 0.001064 | 0.004169 | 0.000001 | 0.0069 | رفض $H_0$ |
| **FI** | 0.013583 | 0.021141 | 0.000150 | 0.5366 | قبول H0 |

يتضح من الجدول رقم (5) ما يلي:

أن القيمة المحسوبة لإحصاء اختبار Hausman Test ، دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001) ، لمؤشرات النموذج الأول المتعلقة:عمر البنك B-Age، ومن ثم إمكانية رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات البانل.

أن القيمة المحسوبة لإحصاء اختبار Hausman Test ، غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) ، لمؤشرات النموذج الأول المتعلقة بكل من قيمة البنك، وحجم البنك، الرافعة المالية ، وعمر البنك والشمول المالي : TQ, B-SIZE, LEV, B-Age,FI ، ومن ثم إمكانية قبول فرض العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية لبيانات البانل عن نموذج التأثيرات الثابتة.

**5- نموذج البيانات المقطعية ذو التأثيرات الثابتة:**

جدول رقم (6) نموذج التأثيرات الثابتة مقابل نموذج التأثيرات العشوائية بطريقة المربعات الصغرى الكلي لقياس تأثير مؤشرات النموذج الأول على المتغير التابع FS

| VIF | Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|---|
| 5.444002 | 0.0211* | 2.307522 | 0.703189 | 1.622624 | **TQ** |
| 1.222263 | 0.001*** | 6.643826 | 0.044650 | 0.296646 | **B-SIZE** |
| 4.765838 | 0.001*** | -4.751918 | 0.273084 | -1.297673 | **LEV** |
| 1.488523 | 0.0071** | 2.915160 | 0.001823 | 0.005315 | **B-Age** |
| 2.329579 | 0.001*** | 3.806506 | 0.023391 | 0.089038 | **FI** |
| NA | 0.0103 | 2.758189 | 3.486748 | 9.617112 | **C** |

$R^2$=0.932664 F-test= 21.99847 sig=0.001*** RMSE=0.035106 U= 0.01
DW=1.970190 JB=753.89 SIG=0.686 BGSC Ftest=0.104
SIG=0.902 Heteroskedasticity Test: BPG F-test=0.392 Sig=0.88 Ramsey RESET Test F test=1.58 Sig=0.124

FS = 1.622624*TQ + 0.296646*BANKSIZE - 1.2297673*LEV + 0.005315*BA+ 0.089038*FI + 9.617112

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001).

**يتضح من الجدول رقم (8) ما يلى:**

**أ. معامل التحديد ($R^2$)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (93%) من التغير الكلي في المتغير التابع: الاستقرار الماليFS. وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة.

**ب. اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-TEST:**

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (21.99847) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (0.001) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل ، على المتغير التابع FS.

**ج. اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة t-test:**

باستخدام اختيار (t-test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة هي: قيمة البنك، وحجم البنك، والرافعة المالية، وعمر البنك، والشمول المالي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الأول بتأثير المتغيرات المستقلة (الشمول المالي، قيمة البنك) والمتغيرات الرقابية (حجم البنك، الرافعة المالية ، عمر البنك) على الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث.

**د. اختبار Durbin-Watson stat للارتباط الذاتي بين البواقي:**

بإجراء اختبار Durbin-Watson لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.970190) ، اكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية التي تتراوح بين (1.58-1.77) ، وعند مستوى معنوية

(1%) ، مما يدل على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

**اختبار ارتباط البواقي داخل القطاعات: Cross-Section Dependence Test**

**جدول رقم (7): نتائج اختبار ارتباط البواقي داخل القطاعات**

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|
| Pesaran CD | -1.631422 | 0.1028 | قبول $H_0$ |

يتضح من الجدول رقم (7) أنه بإجراء اختبار Pesaran CD ، لقياس ارتباط البواقي داخل القطاعات، قد أتضح أن القيمة المحسوبة غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على عدم وجود ارتباط بين البواقي في قيم المتغير التابع داخل القطاعات.

**6- متباينة ثايل Theil's inequality**

بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (0.013) ، وهى قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج PANEL Data وفق التأثيرات الثابتة، بنسبة لا تقل عن (98%).

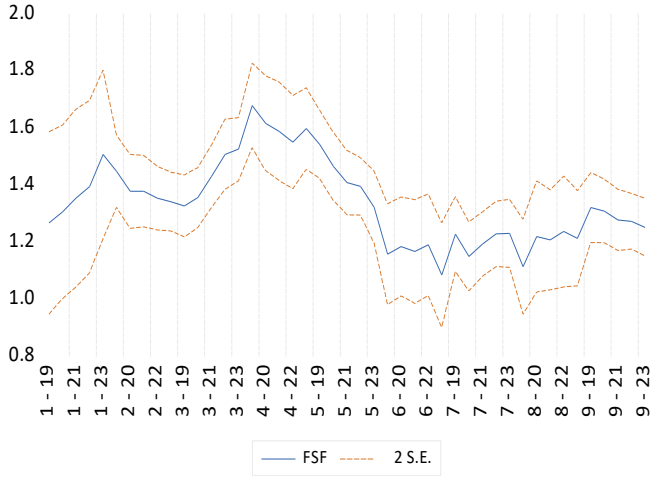


| | |
|---|---|
| Forecast: FSF | |
| Actual: FS | |
| Forecast sample: 2019 2023 | |
| Included observations: 45 | |
| Root Mean Squared Error | 0.035106 |
| Mean Absolute Error | 0.028348 |
| Mean Abs. Percent Error | 2.132272 |
| Theil Inequality Coef. | 0.013019 |
| Bias Proportion | 0.000000 |
| Variance Proportion | 0.014223 |
| Covariance Proportion | 0.985777 |
| Theil U2 Coefficient | 0.751066 |
| Symmetric MAPE | 2.133302 |

شكل رقم (2): مؤشرات جودة توفيق نموذج البانل وفق التأثيرات الثابتة

## 7- معامل تضخم التباين (VIF)

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

## 7- اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي:

**جدول رقم (8): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي**

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.103831 | 0.9017 | قبول $H_0$ |
| Obs*R-squared | 0.273178 | 0.8723 | قبول $H_0$ |

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي للمتغير التابع:FS ، حيث ان قيم اختبار F-statistic غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) ، ومن ثم قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي.

**8- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:**

**جدول رقم (9): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء**

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.392266 | 0.8794 | قبول $H_0$ |
| Obs*R-squared | 2.624592 | 0.8543 | قبول $H_0$ |
| Scaled explained SS | 7.896522 | 0.2458 | قبول $H_0$ |

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey لقيم الأخطاء بنموذجي البانل، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من : F-statistic، Obs*R-squared، Scaled explained SS أكبر من (0.05)، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج التأثيرات الثابتة.

**9- اختبار:Ramsey RESET Test :**

يستخدم اختبار Regression Specification Error Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج، تحديد مدى دقة التوصيف الصحيح لنموذج الانحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية، قياس الارتباط التسلسلي بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة، ومن ثم التعرف على مدى المتغير المعنوي في القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك كما يلي:

جدول رقم **(10) : اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج التأثيرات الثابتة**

| الاختبار | قيمة الاختبار | Df | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 1.577927 | 34 | 0.1238 |
| F-statistic | 2.489853 | (1, 34) | 0.1238 |
| Likelihood ratio | 3.038969 | 1 | 0.0813 |

بإجراء اختبار Ramsey RESET، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من : t-statistic، F-statistic، Likelihood ratio أكبر من (0.05) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، ودقة توصيف النموذج وفق نموذج التأثيرات الثابتة.

**ثانيا: نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير المتغير المعدل على العلاقة بين المتغير المستقل والتابع:**

جدول رقم (11) نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس التأثير المعنوي لقيمة البنك TQ على العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث.

| VIF | Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
|---|---|---|---|---|---|
| 5.3662 | 0.0471* | 2.040859 | 0.703189 | 1.435110 | FI |
| 1.028616 | 0.001*** | 6.643826 | 0.044650 | 0.296646 | TQ |
| 5.5478 | 0.001*** | 4.751918 | 0.273084 | 1.297673 | FI*TQ |
| NA | 0.0083** | 2.758189 | 3.486748 | 9.617112 | C |

**2R**= 49.6 **F−test**= 3.332908 sig=0.029* **RMSE**=0.133 **U**= 0.049 **DW**=1.967743 **JB**=2.87 SIG=0.238 **BGSC Ftest**=2.89798 **SIG**=0.067 **Heteroskedasticity Test: ARCH F-test**=2.943035 Sig=0.0938 **Ramsey RESET Test F test**= 0.120364 Sig= 0.9048

FS = 1.43511027524*FI + 0.296646*TQ + 1.297673*FI*TQ + 9.617112

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.05). **دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.01). ***دالة عند مستوى معنوية أقل من (0.001).

**يتضح من الجدول رقم (11) ما يلي:**

**أ. معامل التحديد ($^2$R)**

نجد أن المتغيرات المستقلة تفسر (49.6%) من التغير الكلي في المتغير التابع: الشمول المالي. وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج الانحدار المتعدد.

**ب- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-TEST:**

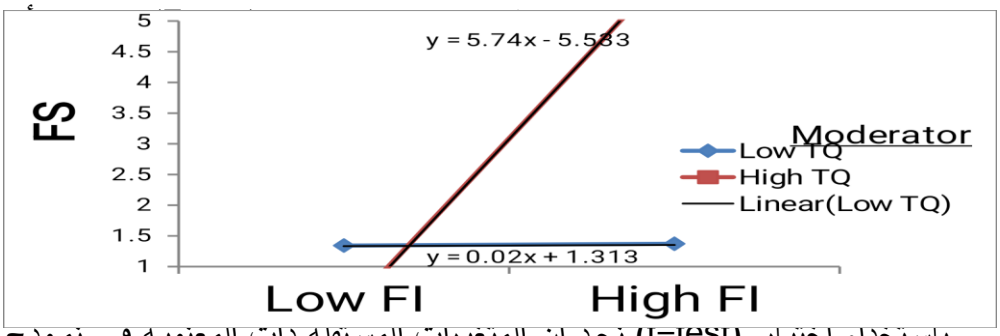


باستخدام اختبار (t-test) نجد ان المتغيرات المستقله ذات المعنويه في نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس التأثير المعنوي لقيمة البنك TQ على العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث هي: الشمول المالي ، وقيمة البنك ، والتفاعل المعنوي الموجب بين قيمة البنك والشمول المالي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، مما يدل على التأثير المعنوي الموجب لقيمة البنك على العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي بالبنوك محل البحث، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الثاني كما بالشكل التالي :

شكل رقم (3): التأثير المعنوي لقيمة البنك TQ على العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث

يتضح من الشكل رقم (3) انه كلما ارتفعت قيمة البنك ، كلما أدي ذلك إلى تعزيز العلاقة المعنوية بين الشمول المالي والاستقرار المالي بالبنوك محل الدراسة.

**د. اختبار Durbin–Watson stat للارتباط الذاتي بين البواقي:**

بإجراء اختبار Durbin–Watson لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation، أتضح أن القيمة المحسوبة (1.967743)، اكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية التي تتراوح بين (1.58–1.77) ، وعند مستوى معنوية (1%) ، مما يدل على قبول فرض العدم القائل بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي نموذج تحليل الانحدار المتعدد.

**هـ. متباينة ثايل Theil's inequality**

بلغت قيمة Theil's inequality U لقياس دقة التقديرات (0.049) ، وهى قيمة تقترب من الصفر مما يدل على دقة التقديرات وجودة توفيق نموذج PANEL Data وفق التأثيرات الثابتة، بنسبة لا تقل عن (95%).

م. معامل تضخم التباين (VIF)

لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أيا من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (10) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائى |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.89798 | 0.0669 | قبول $H_0$ |
| Obs*R-squared | 5.50304 | 0.0639 | قبول $H_0$ |

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في سلسلة البواقي للمتغير التابع: الاستقرار المالي، حيث ان قيم اختبار F-statistic غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (0.05) ، ومن ثم قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي نموذج تحليل الانحدار للمتغير المعدل.

اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

جدول رقم (9): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء بأسلوب ARCH

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 2.943035 | 0.0938 | قبول H0 |
| Obs*R-squared | 2.997843 | 0.0837 | قبول H0 |

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لقيم الأخطاء نموذج تحليل الانحدار للمتغير المعدل، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من: F-statistic ، Obs*R-squared أكبر من (0.05)، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على ثبات تباين البواقي بنموذج الانحدار المتعدد للمتغير المعدل.

اختبار: Ramsey RESET Test:

يستخدم اختبار Regression Specification Error Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج، تحديد مدى دقة التوصيف الصحيح لنموذج الانحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية، قياس الارتباط التسلسلي بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة، ومن ثم التعرف على مدى المتغير المعنوي في القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) : اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج التأثيرات الثابتة

| الاختبار | قيمة الاختبار | Df | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|
| t-statistic | 0.120364 | 40 | 0.9048 |
| F-statistic | 0.014487 | (1, 40) | 0.9048 |
| Likelihood ratio | 0.016295 | 1 | 0.8984 |

بإجراء اختبار Ramsey RESET، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من : Likelihood ratio ، F-statistic ، t-statistic أكبر من (0.05) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذى ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، ودقة توصيف النموذج وفق نموذج الانحدار المتعدد للمتغير المعدل.

**4-نتائج الدراسة التطبيقية**

١. توجد علاقة معنوية موجبة بين كلا من المتغيرات المستقلة الشمول المالي ويرمز له ( FI)وقيمة البنك ويرمز لها TQ وحجم البنك B-size والرافعة

المالية ويرمز لها LEV وعمر البنك B-Age وبين الاستقرار المالي للبنوك.حيث كانت إشارة معامل الارتباط موجبة عند مستوي معنوية أقل من 0.001)

٢. باستخدام اختيار (t-test) نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج بيانات البانل وفق التأثيرات الثابتة هي: قيمة البنك، وحجم البنك، والرافعة المالية، وعمر البنك، والشمول المالي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الأول بتأثير المتغيرات المستقلة (الشمول المالي، قيمة البنك) والمتغيرات الرقابية (حجم البنك، الرافعة المالية ، عمر البنك) على الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث.

3. توجد علاقة موجبة بين المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج تحليل الانحدار المتعدد لقياس التأثير المعنوي لقيمة البنك TQ على العلاقة الإيجابية بين الشمول المالي، الاستقرار المالي بالبنوك محل البحث هي: الشمول المالي ، وقيمة البنك ، والتفاعل المعنوي الموجب بين قيمة البنك والشمول المالي ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (0.05) ، مما يدل على التأثير المعنوي الموجب لقيمة البنك على العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي بالبنوك محل البحث، ومن ثم قبول صحة الفرض البحثي الثاني.

## 5-الخلاصة والنتائج :

هدفت الدراسة الي تحديد الدور الوسيط لقيمة البنك في العلاقة بين تطبيق الشمول المالي والاستقرار المالي وذلك من خلال دراسة تطبيقية علي البنوك

التجارية المقيدة بالبورصة المصرية وعدها (٩) بنوك خلال الفترة من عام 2019 حتي عام 2023 بإجمالي (٤٥) مشاهدة ، وقد تضمن البحث بخلاف المقدمة والخلاصة، الاطار النظرى والدراسات السابقة ومنها تبين ان معظم الدراسات اجريت فى الدول المتقدمة كما تبين وجود قله فى الدراسات التى تناولت قيمة البنك كمتغير وسيط فى العلاقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى خاصة فى بيئة الاعمال المصرية.

واعتمدت الدراسة علي تحليل المحتوي للقوائم والتقارير المالية وذلك بإستخدام الأساليب الإحصائية لاختبار الفروض، وتوصلت الدراسة الى وجود يوجد علاقة ارتباطية موجبه بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي ، كما توصلت الدراسة ايضاً الى ان قيمة البنك تؤثر في العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، **بالاضافة الى ذلك وجدت الدراسة** علاقة معنوية موجبة بين كلا من الشمول المالي وقيمة البنك وحجم البنك والرافعة المالية وعمر البنك وبين الاستقرار المالي للبنوك.

**6-التوصيات :**

**بناءً على نتائج الدراسة، يمكن استخلاص أهم التوصيات التالية:**

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي للبنوك المصرية من خلال تحسين سياسات الشمول المالي وزيادة قيمة البنوك، مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

| التوصية | جهة التنفيذ | الإطار الزمني | الموارد المطلوبة |
|---|---|---|---|
| تطوير نماذج رياضية | البنك المركزي – | 12–6شهرًا | **مالية:** تمويل البرمجيات والبحوث. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| لقيـــاس الاســـتقرار المالي | الجامعات | | **بشرية:** خبراء اقتصاد قياسي.<br>**تكنولوجية:** أنظمة حاسوبية متطورة. |
| إلـزام البنـوك بإصـدار تقـــارير الشـــمول المالي* | البنـك المركـزي – البنوك التجارية | 6–3أشهر | **ماليــة:** تصـميم منصـات **إلكترونيــة**.– بشرية: فرق مراجعة ورقابة. |
| توسيع نطـاق الشمول المالي | البنـك المركـزي – شركات التكنولوجيا المالية | 24–12شهرًا | **مالية:** استثمارات في البنية التحتية.<br>– **بشرية:** كوادر مدربة.<br>– **تكنولوجية:** خدمات رقمية. |
| تحسـين قيمـة البنـوك عبر الكفاءة | البنـك المركـزي – إدارات البنوك | 18–6شهرًا | **مالية:** برامج تدريبية.<br>**بشرية:**مستشارو حوكمة.<br>**معرفية:**أدلةإرشادية. |
| تعزيز التحول الرقمي | البنك المركزي | 36–12شهراً | **مالية:** تحديث البنية التكنولوجية.<br>**بشرية:** مطورو برمجيات<br>**تشريعية:** قوانين داعمة |
| التوعية المالية | البنك المركزي | 24–12شهرًا | **مالية:**حملات إعلامية.<br>**بشرية:** خبراء تثقيف مالي.<br>**تعليمية:**مواد تدريبية. |
| الاستفادة من التجارب الدولية | البنـك المركـزي – منظمات دولية | 12–6شهرًا | **مالية:**مشاركة في مؤتمرات.<br>**بشرية:** فرق تحليل تجارب. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | **تعاونية:** شراكات دولية. |
| دعم البحث العلمي | البنـك المركـزي – الجامعات | مســـتمر مـــن 3شهور | **مالية:** منح بحثية.<br>**بشرية:** باحثون أكاديميون.<br>**معرفية:** قواعد بيانات مفتوحة. |

**اعداد : الباحثتين شكل رقم (3)**

## المراجع :

**المراجع العربية:**

1. أحمد، سلمي علي الدين سيد. (2024)." أثر هيكل الملكية على الاستقرار المالي لشركات التأمين على الممتلكات المسجلة بالبورصة المصرية". ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، 44*(2)، 136-167.

2. البنداري، ماجد . (2016)." دور الانتشار المصرفي والاستعمال المالي في النشاط الاقتصادي" رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الأزهر، فلسطين.

3. البنك المركزي المصري. (2022)." استراتيجية الشمول المالي في مصر". القاهرة: البنك المركزي المصري.

4. "التهامي، م. وآخرون. (2022)." تأثير الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لفئات المجتمع: الدور المعدل للتحول الرقمي. ***مجلة جامعة الزقازيق للعلوم التجارية***، 44*(4)، 309-360.

5. السواح، ن.، ونصر، م. (2019).** دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر. *أعمال المؤتمر العلمي الثالث لكلية التجارة – جامعة طنطا*، 309-360.

6. السيد، أ. وآخرون. (2024).** نحو مؤشر للشمول المالي وأثره على أداء وقيمة البنوك المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري. ***مجلة الشروق للعلوم التجارية***، 16*(1)، 1-20.

7. الهايشة، م. وآخرون. (2024)." أثر الإفصاح عن مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية." المجلة المصرية للدراسات التجارية، 48*(3)، 266-291.

8. خليل، أ. وآخرون. (2023)." انعكاسات التحول الرقمي على تحقيق الاستقرار المالي: دراسة مقارنة على مجموعة الدول العربية (2005-2020). ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية*** – جامعة دمياط، 5*(2)، 1-30.

9. سليمان، أ. (2020).** قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية: دراسة مقارنة. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*** – جامعة قناة السويس، 11*(4)، 1089-1118.

10. صندوق النقد العربي. (2015).** العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. تقرير فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

11. عماد الدين، ر. (2023)." تأثير الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة اختبارية على الدول النامية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، 14*(3)، 104-138.

12 .عمر، ز.هرة سيد ، وعبد الفتاح، دحمان. (2020).** جودة الخدمات المالية وأثرها على سلوك المستهلك. ***مجلة الدراسات المالية***، 15*(2)، 56-75.

15 .عثمان، ي. وآخرون. (2021).** أثر تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث التجارية***، 5*(1)، 1-30.

16محمد، أ. وآخرون. (2024)." قياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام نموذج (Altman z3)." ***مجلة الكويت للاقتصاد وعلوم الإدارة***، 16*(35)، 1-20.

16. النقيرة، احمد محمود محمد. (2019). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا. ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** – جامعة عين شمس، 49*(2)، 429-502.

17. هدان، م. وآخرون. (2021).** تأثير الشمول المالي على كفاية رأس المال للبنوك المقيدة في البورصة المصرية. ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*** – جامعة قناة السويس، 12*(4)، 297-321.

18. حسين، سلوي رشدي. (2022)." دور الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على بعض البنوك التجارية المدرجة في سوق المال السعودي (2016–2020)". ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*** – جامعة قناة السويس، 7*(2)، 110–147.

**المراجع الأجنبية**

1) Abolhassan, F. (2017)." The drivers of digital transformation. Why There's No Way Around the Cloud. Cham: Springer (***Management for Professionals***).

2) Aleemi, A. R., Javaid, F., & Hafeez, S. S. (2023). "Finclusion: The nexus of Fintech and financial inclusion against banks' market power. *__Heliyon__*, 9*(12).

3) Amoah, A., Korle, K., & Asiama, R. K. (2020). Mobile money as a financial inclusion instrument: what are the determinants?. ***International journal of social economics***, 47(10), 1283-1297.

4) Anim-Yeboah, S., Boateng, R., Odoom, R., & Kolog, E. A. (2020)." Digital transformation process and the capability and capacity implications for small and medium enterprises". ***International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation (IJEEI)***, 10(2), 26-44.

5) Arora, R. U. (2020). "Digital financial services to women: Access and constraint In Gender Bias and Digital Financial Services in South Asia: Obstacles and Opportunities on the Road to Equal Access". (pp. 51-72). *Emerald Publishing Limited*.

6) Aziz, A., & Naima, U. (2021). "Rethinking digital financial inclusion: Evidence from Bangladesh". ***Technology in Society,*** 64, 101509.

7) Barclays, A. (2014)."Summary of Financial Well-being: The Last taboo in the workplace Why organizations cannot afford to the financial health of their employees": (pp. 67–88).

8) Bauer, W., Schlund, S., & Vocke, C. (2017)."Working life within a hybrid world: How digital transformation and agile structures affect human functions and increase quality of work and business performance. " Advances in Human Factors Business Management and Leadership, **Advances in Intelligent Systems and Computing**, 9*(4), 3–10.

9) Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2007)." Finance, inequality and the poor. "**Journal of Economic Growth**, 12*, 27–49.

10) Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2013).** How does capital affect bank performance during financial crises? *Journal of Financial Economics, 109*(1), 146–176.

11) Boateng, R., Odoom, R., & Kolog, E. (2020).** Digital transformation process and the capability implication for small and medium enterprises. *International Journal of E-Entrepreneurship and Innovation, 10*(2), 26–44.

12) Bongomin, G., & Ntayi, J. (2020)."Mobile money adoption and usage and financial inclusion: Mediating effect of digital consumer protection." ***Digital Policy, Regulation and Governance***, 22*(3), 157–175.

13) Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. F. (2012)."Measuring financial inclusion: The global findex database." World Bank Policy Research Working Paper, 6025*.

14) Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Ansar, S. (2022).** *The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19*. World Bank Publications.

15) G20. (2014)."Updated Action Plan on Financial Inclusion".

16) Global Partnership for Financial Inclusion. (2010). ***G20 Principles for Innovative Financial Inclusion****.

17) Hannig, A., & Jansen, S. (2010).** Financial inclusion and financial stability: Current policy issues. *ADBI Working Paper Series, 259*. Asian Development Bank Institute. http://hdl.handle.net/10419/53699

18) Jungo, J., & Canguende-Valentim, C. F. (2023).** The role of financial inclusion and monetary policy on bank financial stability in SADC countries.

19) Kamakia, M. G., Mwangi, C. I., & Mwangi, M. (2017)." Financial literacy and financial wellbeing of public sector employees: A critical literature review." ***European Scientific Journal***, ESJ, 13(16), 233.

20) Maina, C. E., & Nyamasege, D. (2024)."Financial technology and financial inclusion in the banking industry." East African Scholar ***Journal of Economics, Business and Management****.

21) Mutinda, A., et al. (2018)." Financial inclusion innovation financial performance of commercial banks in Kenya." ***International Journal of Management and Commerce Innovations,*** 5*(2), 849–856.

22) Sahay, M. R., et al. (2015)."Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?" ***International Monetary Fund***.

23) Sapovadia, V. (2018)." Financial inclusion, digital currency, and mobile technology" . In Handbook of Blockchain, ***Digital Finance, and Inclusion***, Volume 2 (pp. 361-385). Academic Press.

24) Srivastava, N., Mohanty, P. K., & Kesari, N. (2025)." Financial inclusion and bank stability: Evidence from the Indian banking system. " ***Economics Letters***, 112303*.

25) Susan, E. B., Matilda, A. B., & Natu, M. M. (2024)." Examining the nexus between governance and financial inclusion in the Nordic-Baltic region: Bank stability as a moderator." ***Heliyon***, 10*(14).

26) Talbi, O., & Sebai, M. (2025)."Exploring the relationship between financial inclusion and financial stability in BRICS countries: A panel smooth transition regression analysis." ***Development and Sustainability in Economics and Finance,*** 6*, 100042.

27) Trad, N., & Rachdi, H. (2017)."Banking stability in the MENA region during the global financial crisis and the European sovereign debt debacle." ***Journal of Risk Finance***, 18*(4). https://doi.org/10.1108/JEF-10-2016-0134.

28) Verma, R., & Chatterjee, D. (2025). "Relative impact of digital and traditional financial inclusion on financial resilience: Evidence from 13 emerging countries." ***Journal of Economics and Business***, 106233*.

29) Vo, D. H., Nguyen, N. T., & Van, L. T. H. (2021)." Financial inclusion and stability in the Asian region using bank-level data." Borsa Istanbul Review, 21*(1), 36–43.

30) World Bank Group. (2013)."Global financial development report 2014: Financial inclusion"(Vol. 2). ***World Bank Publications***.

31) World Bank. (2011)."Global Findex Database".

32) World Bank. (2013).